نايل محمد شامة *

البربر في المغرب العربي..

تحديات قرن

(الصفحات ١٦٩- ١٩٨)

ملخّص

في ظل ازدهار الحضارة الإسلامية وفي إطار الأمة الإسلامية الواحدة كان العرب والبربر متعاونين متعاضدين في حقل الدولة والدعوة، ومع بداية العصر الاستعماري ظهرت ما عُرف بالأمازيغية في الغرب العربي، وظهر الاتجاه نحو بلورة اللغة الأمازيغية.

هذا البحث يتناول الأقلية البربرية في المغرب العربي من حيث الدور السياسي الذي لعبته بعد الاستقلال وعلاقتهم بالأغلبية العربية، ومحاولة استشراف المستقبل، ويقتصر البحث على أمازيغ المغرب والجزائر لوجود نسبة منهم تفوق المجتمعات المغاربية الأخرى.

حين كان مفهوم الأمة هو المفهوم السائد، والانتماء للدين لا تنازعه أو تتنافس معه انتماءات فرعية أخرى، عاش البربر والعرب معا على مدى قرون طويلة يربطهم ويضمهم الانتماء لدين واحد وهوية واحدة. فقد كان الإسلام حينها هو الرابط الوحيد والضامن لوحدة وتماسك عنصري الأمة واستمرارها. وفي ظل هذا التلاحم، اتخذ الانتماء والهوية في المغرب العربي شكلاً متميزًا، فالمرجعية الوحيدة للهوية

* - باحث في العلاقات الدولية .

الوطنية هي الإسلام ولا شيء عداه، **وأي إعلاء لرابطة أخرى من شأنه أن يؤدي إلى الانقسام والتمزيق لوحدة الأمة**. وعندما كان الحال على هذا النحو، لعب البربر دورًا هامًا في ظل الحضارة والهوية الإسلامية. فبعد اعتناقهم الإسلام،ظل تمسكهم بالدين الجديد جليًا وقويًا حيث مثلوا رأس حربة لجيوش الفتح الإسلامي في شمال أفريقيا وأوروبا (الأندلس وصقلية مثلا). كما قام البربر أكثرمن مرة بإنشاء ممالك ودول ذات طبيعة إصلاحية دينية (كالمرابطين والموحدين)، وقاموا بنشرتلك الدعوة الإسلامية الإصلاحية في السودان وأفريقيا (كما حدث أيام المرابطين). واستمرت حركاتهم الإصلاحية في الظهور، حتى أيام الاحتلال الأجنبي، واقترنت مقاومتهم لهذا الاحتلال بالمحافظة على الهوية الإسلامية القومية. ونذكرفي هذا الصدد حركة الشيخ عبدالحميد بن باديس الإصلاحية في الثلاثينيات من القرن العشرين، وهو بربري الأصل ينتسب إلى قبيلة صنهاجة المشهورة بعراقة ملكها، وحركة المقاومة البربرية المسلحة في ريف المغرب وغيرها من الحركات، التي لم تتبنّ دعاوى عرقية و إنما جاهدت من أجل الاستقلال والمحافظة على الهوية والثقافة الإسلاميتين. **ومع الرغبة في اللعب بورقة الأقليات، خاصة مع بداية عهد الاستعمار، وتزايد النظرإلى البربرعلى أنهم أقلية مختلفة عن العرب، بدأت التوترات تظهربينهم وبين العرب شركاء الحكم والقتال والإصلاح في الماضي.ثم تداعت كل التوترات لتفرزما عرف «بالقضية الأمازيغية في المغرب العربي»...**

واللغة الأمازيغية لغة شفهية حيث لم تكتب على مدارالتاريخ، و إن كانت هناك محاولات معاصرة لكتابتها بالاستعانة بأبجدية الطوارق: (التيفناغ)، والتي يعتقد أنها مأخوذة من الفينيقية أو الليبية القديمة.واللغة تصنف باعتبارها منتسبة إلى العائلة «الحامية ـ السامية»، وهي ليست لغة واحدة؛ حيث يوجد ما يقرب من ثلاثمائة لهجة أمازيغية مختلفة.ونتيجة لعدم وجود تراث أمازيغي مكتوب من ناحية، ولاختلاط عرقهم بالعرق العربي من ناحية أخرى،فإن الأمازيغ يعتبرون

جماعة أو أقلية لغوية فقط، وليسوا جماعة عرقية قائمة بذاتها.

واليوم يعيش الأمازيغ بالأساس في المغرب والجزائر، وبأعداد أقل في تونس وليبيا ومصر وموريتانيا ومالي والنيجر والسنغال. وبصفة عامة يمكن القول إن نسبتهم تزداد كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، إلا أن تركزهم الأساسي في المغرب والجزائر؛ حيث يمثلون من مجموع السكان ما نسبته (٣٥- ٥٠٪) في الأولى، و(٢٠-٣٠٪) في الثانية ولا يزال العديد من مدن وأقاليم تلك المناطق تحمل أسماء أمازيغية، مثل: وهران، وأغادير، وتلمسان.

وبما أن مفهوم الأقلية هي «أية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، أو اللغة، أو الثقافة، أو السلالة» ، فإن البربر بحكم اختلاف لغتهم هم إحدى إقليات العالم الإسلامي، بل إنهم أكبر الجماعات اللغوية غير العربية في الوطن العربي كله. ولأن اللغة «هي عجلة الحضارة أو الثقافة لأية مجموعة بشرية، واختلاف اللغة بالتالي قد يكون عاملاً في التباين الحضاري بين مجموعتين متجاورتين: أو تعيشان في المجتمع نفسه»، فإن البربر مختلفون حضاريًا وثقافيًا كذلك.*

يتناول البحث التالي موضوع الأقلية البربرية في المغرب العربي من حيث الدور السياسي الذي لعبته (قبل وبعد الاستقلال)، محاولا إلقاء الضوء على تطور علاقتهم بالأغلبية خلال القرن العشرين، ومستشرفًا مستقبل تلك العلاقة في القرن الواحد والعشرين. وسيقتصر الحديث في هذا البحث على أمازيغ المغرب والجزائر؛ نظرًا لقلة أعدادهم ومحدودية دورهم السياسي والاجتماعي في باقي الدول.

أولاً: البربر في المغرب:

يمكن تقسيم وضعية البربر وتطورها بالمغرب في القرن العشرين إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يتناول أولها حقبة الاستعمار، وثانيها حقبة ما بعد استقلال البلاد

* - هذا التعريف للاختلاف الحضاري والثقافي غير مقبول، ويؤيده الكاتب حين يقول سابقًا إن الانتماء الرسالي للاسلام وحّد العرب والبربر في إطار الأمة الواحدة (ثقافتنا) .

مباشرة في عام ١٩٥٦م، بينما يركزالقسم الثالث على ظاهرة تنامي الوعي الأمازيغي في الثمانينيات والتسعينيات.

حقبة الاستعمار:

بعد احتلال الجزائر في عام ١٨٣٠م، وتونس في عام ١٨٨٢م، فرضت فرنسا الحماية على المغرب بموجب اتفاقية فاس في عام ١٩١٢م.ومنذ ذلك التاريخ، واجه الفرنسيون مقاومة شرسة من جانب البربرفي المناطق الجبلية والريفية، فقد كادت **ثورة عبد الكريم الخطابي** (١٨٨٢ – ١٩٦٣م) وهو من البربرفي العشرينيات أن تتوج بالانتصار، لولاأن تكالب عليه الفرنسيون والإسبان، ليهزموه في عام ١٩٢٦م. كما لم تستطع السلطات الفرنسية نتيجة تلك المقاومة أن تخضع تلك المناطق ـ التي اصطلح على تسميتها ببلاد السيبة (أي الخارجة عن سيطرة الدولة المركزية، في مقابل بلاد المخزن الواقعة تحت تلك السيطرة) إلا بحلول عام ١٩٣٤م،وبذلك تم توحيد المغرب كله للمرة الأولى منذ عام ١٧٢٠م،وهو ما مكن اللغتين الفرنسية والعربية من النفاذ لمواقع البربرالتي ظلت لقرون منغلقة على نفسها.

وفي إطارمحاولاتها لتثبيت حكمها، قررت السلطات الفرنسية اتباع سياسية **«فرق تسد»؛ لشق صفوف العرب والبربر**، حيث بدأت تلك السياسة بالتعليم من خلال بناء العديد من المدارس الفرنسية في المناطق البربرية، في محاولة لتقريبهم من الثقافة الغربية و إبعادهم عن العربية.على الجانب الآخر، لم تكن هناك أية محاولات لربط البربر بالإسلام وثقافته. يبرزفي هذا الصدد مقولة أحد موظفي السلطة الفرنسية: **«يجب أن نعلم البربر كل شيء ما عدا الإسلام»** كما حاول الفرنسيون استعداء البربرللعرب ولغتهم فأشاعوا تفوق العنصرالبربري على العربي، وحقّربعض مستشرقيهم اللغة العربية، حتى أن أحدهم وصفها بأنها لغة ليست حية. كل هذا من أجل التفريق بين عنصري المغرب، ومن أجل التمهيد لإحلال

اللغة الفرنسية محل العربية. وقد بنيت تلك السياسة على الفرضية الخاطئة بأن البربر أقل استمساكًا بالإسلام من العرب؛ ولذلك يمكن استقطابهم لمواجهة العنصر العربي، وتمخضت في النهاية عن إصدار ما عرف باسم «الظهير البربري».

الظهير البربري:

تم إصدار الظهير البربري بواسطة السلطان بتأثير وتوجيه الفرنسيين ـ في ١٦ مايو ١٩٣٠م، وبمقتضاه تحل الأعراف البربرية محل المحاكم الشرعية الإسلامية في مناطق البربر. **وقد ووجه المرسوم بمقاومة شديدة من جانب البربر والعرب على السواء، ومثل رد فعلهم المناهض للظهير بداية الحركة الوطنية المغربية، والتي استمرت حتى الاستقلال.**

سبق إصدار الظهير مجموعة من العوامل والظروف التي أثارت غضب واستياء الشعب المغربي، فكان هذا الظهير بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. فالوضع الاقتصادي مثلاً كان بالغ السوء؛ حيث عانى الناس من الضرائب، وارتفاع مستوى المعيشة، وانخفاض قيمة العملة، وعدم توافر فرص العمل للمتعلمين. أما التوسع في التجارة الخارجية ـ منذ فرض الحماية في عام ١٩١٢م ـ فلم يستفد منه إلا الأجانب، وفئات محدودة من يهود البلاد. **كما ازدرى الناس بشدة محاولات التبشير النشطة، والتي انتشرت في مناطق البربر بالذات، حيث وزعت نسخ من العهد الجديد مترجمة إلى اللغات البربرية، كما أن كثيرًا من مدرسي المدارس الفرنسية في تلك المناطق كانوا من بربر الجزائر الذين اعتنقوا المسيحية؛ مما رسخ الإحساس بأن هناك مؤامرة فرنسية تهدف إلى تنصير البربر**، خاصة وقد دعا أحد قساوسة الرباط الى ذلك صراحة في مقالة له نشرت بجريدة Le Maroc Catholique . وتزامن كل هذا مع الأنباء الواردة من تونس بشأن المظاهرات الضخمة التي اندلعت هناك؛ للاعتراض على عبث الفرنسين بمقابر المسلمين، وعلى تشييد تمثال لأحد الكاردينالات حاملاً صليبًا ضخمًا على أحد أبواب العاصمة التونسية؛ **مما أعطى الانطباع بأن لفرنسا مخططًا واسعًا يهدف إلى**

طمس الهوية الإسلامية للمغرب العربي.أدت أيضًا عملية مصادرة الأراضي في مناطق البربرإلى تأجيج الثورة ضد الفرنسيين من قبل زعماء البربر، الذين شحنهم منذ سنوات الانتشارالواسع للتعليم بالفرنسية بين أبنائهم؛ إذ رأوا فيه تهديدًا لسلطتهم التقليدية، وتقويضًا لمنزلتهم في مجتمعاتهم، وخشوا من أن يكون هذا التعليم مقدمة لتمرد هؤلاء الأبناء على تلك السلطة لذلك عندما صدرالظهير البربري ثارعليه الجميع ـ عرب وبربر ـ مرددين نداءهم الشهير: «اللطيف اللطيف»،والذي أضحى شعار تلك الفترة .

حقبة الاستقلال:

احتدم الصراع في الخمسينيات بين الحركة الوطنية المغربية وسلطات الاحتلال الفرنسي، وأسفرفي نهاية المطاف عن السماح بعودة السلطان المنفي محمد الخامس في نوفمبرعام ١٩٥٥م،ثم حصول البلاد على استقلالها في شهر مارس من العام التالي ١٩٥٦م.وقد أبلى البربربلاء حسنًا في هذا الصراع، ولعبت أقاليمهم دورًا محوريًا؛ إذ مثلت أقوى القواعد العسكرية للحركة الوطنية.

اتسمت فترة ما بعد الاستقلال بالغليان السياسي، وشهدت صراعًا حادًا على القيادة والزعامة بين العرش من جانب وحزب الاستقلال من جانب آخر. وقد قام العرش بتوظيف البربرلمصلحته في هذا الصراع؛ فشجع قيام الحركة الشعبية (MP) (وهو حزب قاعدته الرئيسية ريفية بربرية يؤيد الملك تأييدًا مطلقًا، ويدعوإلى تطبيق الاشتراكية الإسلامية) بقيادة المحجوب أحرضان والدكتور/ عبدالكريم الخطيب في عام ١٩٥٧م،لمواجهة المعارضة اليسارية المتمركزة في المدن الكبرى كالدارالبيضاء وطنجة وفاس والرباط، كما تمت الاستعانة بأعداد كبيرة منهم في الجيش والحرس الملكي والشرطة ـ ثقة في ولائهم وطاعتهم ـ حتى صاروا يمثلون الأغلبية في تلك الأجهزة ودان الأمر نهائيًا للعرش بعد نجاحه في إحداث انشقاق رئيسي داخل حزب الاستقلال توزعت به كوادره بين حزبين،وضعفت قدرته على تحدي الملك.

شهدت تلك الفترة أيضًا انتفاضات أو ثورات الريف المغربي أعوام ١٩٥٧م، و١٩٥٨م، و١٩٥٩م،و١٩٦٠م،والتي رآها البعض تحديًا بربريًا لسلطة الملك، والحق أنها لم تكن كذلك، بل كانت احتجاجًا على إهمال وتهميش مناطق الريف في عهد حكومات الاستقلال، واعتراضًا على فرض اللغة الفرنسية بدلا من الإسبانية السائدة في بعض تلك المناطق، إضافة إلى إظهار الامتعاض من عدم تعيين حكومات الاستقلال لأعداد كافية من مواطنيهم في الدوائر الحكومية والسفارات؛ حيث دعت لوقف التمييز بين سكان الريف وسكان المدن. باختصار، لم تكن تلك الانتفاضات «ثورة على الملك.. بل ثورة على نمط الحكم القائم»، أي مجرد احتجاج «لإسماع صوت الريف المهمش المنسي».وقد اختلف المحللون فيما إذا كانت تلك الثورات قد مثلت بالفعل تهديدًا حقيقيًا للعرش المغربي، فبينما يعتقد جلنر ذلك ، يرى هارت العكس تمامًا، معتبرًا تأثيرها محدودًا، إلا أنه من المؤكد أن الريف المغربي لم يمثل أي تهديد أو إزعاج لسلطة الملك منذ ذلك الحين.

يلاحظ أن الملك (محمد الخامس ثم الحسن الثاني) قد تعامل مع الموقف السياسي لفترة ما بعد الاستقلال بمهارة شديدة، فعندما تنامى نفوذ حزب الاستقلال أحدث به انشقاقًا أضعفه، وعندما تفجرت ثورة الريف شجع أحرضان على إنشاء حزب بربري، وضمه مع الخطيب إلى وزارة ١٩٦١م لاحتواء غضبة البربر، واستقطبهم كذلك بضمهم إلى الأجهزة الأمنية، وحين زادت سطوة ذلك الحزب أضعفه هو الآخر بالانقسامات الداخلية.أما حين تكهرب الجو السياسي باكتشاف محاولة انقلابية واندلاع النزاع مع الجزائر(عام ١٩٦٣م) فقد سارع بحل البرلمان و إعلان حالة الطوارئ (يونيو١٩٦٥م)؛ والتي استمرت حتى عام ١٩٧٠م.

في السبعينيات اهتز العرش المغربي بعنف هذه المرة من جراء ثلاثة انقلابات عسكرية استهدفت حياة الملك الحسن الثاني شخصيًا أعوام ١٩٧١و ١٩٧٢ و١٩٧٣. مدبرو الانقلابات كان أغلبهم من البربر؛ مما حدا بالبعض الى نعتها بالبربرية إلا أن ذلك القول مجاف للحقيقة، فالشاهد أن الغالبية العظمى من ضباط الجيش

كانوا من البربر، وبالتالي فأي انقلاب نابع من المؤسسة العسكرية لابد وأن يضم ـ بطبائع الأمور ـ عناصربربرية. ومما يدل على ذلك أن انقلاب ١٩٧١م؛ والذي دارت معركته الرئيسية داخل قصر«الصخيرات» بين مجموعة من المتمردين وأخرى من أفراد حرس الملك، ضمت كل منهما عناصربربرية؛ مما ينفي الطابع البربري للانقلاب، والذي أسبغه عليه حزب الاستقلال المعادي للبربرمنذ جلاء الاستعمار. يقول كورام في هذا الصدد: إن المتمردين كانوا ضباطًا وكانوا برابرًا، وقد تصرفوا بحسب انتماءهم المهني وليس العرقي».

الوعي الثقافي الأمازيغي في المغرب:

على الجانب الثقافي فإن إنشاء أول جمعية ثقافية أمازيغية يرجع تاريخه إلى عام ١٩٢٩م، إلاأن الانتشارالواسع لهذا النوع من الجمعيات وتطوره إلى ما يشبه الحركة الثقافية لم يتم إلا في الستينيات والسبعينات.ويمكن تقسيم ما مرت به هذه الحركة إلى ثلاث مراحل،بدأت أولها في الستينيات والسبعينيات، واتسمت بالمبادرات الفردية من خلال الكتابات أو محاولات جمع التراث الأمازيغي، وهدف كلاهما إلى التذكيربالثقافة الأمازيغية و إحيائها بالعودة إلى الأصول الأمازيغية. وفي هذا الإطارأنشئت العديد من الجمعيات،لعل أهمها: «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي». كما شهدت تلك المرحلة نشاطًا واسعًا للحركة في الجامعات في صفوف الطلبة، إلاأن الكثيرمن تلك الجمعيات ما لبث أن اختفى إما لضعف الإمكانيات المادية؛ أولأن الظرف السياسي لم يكن مواتيًا لاستمرارنشاطها.

أما المرحلة الثانية فامتدت من نهاية السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات، وشهدت تأسيس العديد من الجمعيات الفاعلة،وتوسع الكثيرمنها في إنشاء فروع له بكافة أنحاء البلاد وقد حاولت تلك الجمعيات «بلورة خطاب ثقافي أمازيغي مغربي واع بذاته وواقعه».ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها كانت «مرحلة البناء والتأسيس الفعلي والحقيقي للحركة الثقافية الأمازيغية».

أما المرحلة الثالثة فتمتد من الانفتاح الديموقراطي الذي شهدت البلاد في أواخر الثمانينيات وحتى اليوم. يبرز في هذه المرحلة إطلاق مجموعة من المبادرات الثقافية لعل أهمها «ميثاق أغادير» الذي أصدرته ست جمعيات ثقافية،في الخامس من أغسطس عام ١٩٩١م،ودعا إلى الاعتراف بالأمازيغية والنص على هذا في الدستور، كما طالب بالسماح بتعليم الأمازيغية في المدارس والمؤسسات التعليمية.وطالب أيضًا بالتوسع في استخدامها في كافة مناحي الحياة كالإعلام والقضاء. كما تناول الميثاق مسألة كتابة اللغة الأمازيغية، وحاول الوصول إلى قواعد موحدة لتدوينها،وكذلك وضع قواعدها النحوية. وقد تميزت هذه المرحلة بارتفاع مستوى التنسيق بين الجمعيات المختلفة، فأنشئ مجلس التنسيق الوطني في أبريل ١٩٩٤م،وتم فيه وضع بروتوكل للتنسيق بين أنشطة وفعاليات تلك الجمعيات ولإعطاء القضية الأمازيغية بعدا دوليًا،أنشئ الكونجرس العالمي للأمازيغية في عام ١٩٩٥م، والذي يهدف إلى التنسيق بين الأمازيغ في كل أنحاء العالم وتعبئتهم لخدمة القضية الأمازيغية.

تهدف الحركات الأمازيغية بصفة عامة إلى الحفاظ على الثقافة الأمازيغية القديمة؛ خوفًا عليها من الانقراض (كل عام تموت ٢٥ لغة).ويرى دعاة هذا الاتجاه أن الثقافة الأمازيغية أحد روافد الشخصية المغربية، وأنه من المهم الحفاظ عليها وصيانتها، ويعتبون على أصحاب النظرة الأحادية الذين لا يرون في المغرب إلا شخصيته العربية فقط..

مما لا شك فيه أن الحركة الثقافية الأمازيغية قد أثمرت بعض المكتسبات خلال عقد التسعينيات، فقد خصص التلفزيون المغربي حوالي (٥ –١٠) دقائق يوميًا لبث نشرات الأخباربااللغة الأمازيغية، إلا أن إنجازهم الأكبرتجسد في خطاب للملك الحسن الثاني في ٢٠ أغسطس ١٩٩٤م أعلن فيه ضرورة الحفاظ على الثقافة الأمازيغية وتدريسها بالمدارس. وبالرغم من عدم تنفيذ هذا الوعد حتى الآن، وبالرغم من أن التعديل الدستوري لعام ١٩٩٦م لم يعترف باللغة الأمازيغية كما طالب ممثلو ست عشرة جمعية أمازيغية في عريضة بعثوا بها إلى كل من

الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية، إلاأن خطاب الملك ـ بكل ما يمثله من سلطة دينية وروحية ـ ظل مرجعًا مهمًا للحركة الأمازيغية تتشبث به وتطالب بتطبيقه . ومؤخرًا (عام ٢٠٠١م)، وفي بادرة تشيرإلى قرب تنفيذ الوعد، تقدم رئيس الوزراء المغربي عبد الرحمن اليوسفي بمشروع قانون للبرلمان، يعترف ـ لأول مرة ـ بالثقافة الأمازيغية في قطاع التعليم كما أعلن الملك محمد السادس في خطاب له ألقاه في الذكرى الثانية لتوليه العرش عن إنشاء معهد ملكي للثقافة الأمازيغية.

على صعيد المشاركة في الانتخابات المحلية والبرلمانية، احتل حزب الحركة الشعبية (وقاعدته الأساسية من البربر) المرتبة الثالثة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٣م (بعد حساب الاقتراع المباشر والانتخاب غيرالمباشرمن قبل الهيئات والنقابات)، خلف الاتحاد الدستوري والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وشغل ٥١ مقعدًا في البرلمان. (أي ما يوازي ٣، ١٥٪ من مجموع المقاعد البالغ عددها ٣٣٣ مقعد).أما في انتخابات ١٩٩٧م، فقد احتل المرتبة الرابعة بعدما شغل نوابه ٦٥ مقعدا في البرلمان، أي ما يوازي ٩، ١٠٪ من مجموع المقاعد. أما الحزب البربري الآخر «الحركة الشعبية الوطنية» (MNP) وهو حزب انشق عن الحركة الشعبية بقيادة أحرضان، فقد حصل على ٢٥ و ٣٣ مقعدًا، أي ما يوازي ٥،٧٪ و٥،٥٪ من مجموع المقاعد. أما على صعيد الانتخابات البلدية فقد حصلت الحركة الشعبية على ٢١٢ مقعدًا في انتخابات ١٩٩٢م،و٢٣٤ مقعدًا في انتخابات ١٩٩٧م،في مقابل ١٦٦ و ٧٢ مقعدًا للحركة الشعبية الوطنية.

ويلاحظ أن العقدين الأخيرين من القرن العشرين قد شهدا انتهاء مرحلة شهر العسل بين العرش المغربي وقطاعات واسعة من البربر، خصوصًا على المستوى الأهلي والشعبي، أما على صعيد العمل الحزبي فقد ظلت الأحزاب البربرية على ولائها التقليدي للملك، واعتبارالعرش العلوي السند الرئيسي والحكم في ما يطرحونه من مطالب أو ما يطرأ من أزمات.

ثانيًا ـ البربر في الجزائر

تتمثل المحطات الرئيسية في وضع البربر بالجزائر بالقرن العشرين في : مرحلة النضال ضد الاستعمار، خلافات قياداتهم مع إخوانهم العرب في أعقاب الاستقلال مباشرة، ثم تنامي حدة سخطهم وغضبهم وتفجر ذلك الغضب من خلال أحداث ربيعي عامي ١٩٨٠م و٢٠٠١م. سيتم إلقاء الضوء على تلك المحطات ومناقشتها بالتفصيل من خلال القسم التالي من البحث،موضحين أنه **على الرغم من أن جذور المشكلة البربرية تعود إلى سياسات المستعمر الأجنبي ومحاولاته للتفريق بين العرب والبربر، إلا أن تفاقم المشكلة يمكن إرجاعه إلى سوء تعاطي دولة ما بعد الاستقلال مع المشكلة، وفشلها الذريع في التعامل مع قضايا جوهرية تؤثر بشكل مباشر على وضع البربر**، مثل: قضية الهوية والتعريب، السياسات الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، التمثيل داخل النظام السياسي والمجتمع بصفة عامة.

حقيقة الاستعمار:

كنظرائهم في المغرب، شارك بربر الجزائر إخوانهم العرب منذ العشرينيات في النضال ضد الاستعمار الفرنسي (١٨٣٠ –١٩٦٢م)، على الرغم من الجهود الفرنسية الحثيثة لاستقطابهم وفك ارتباطهم بالإسلام والعروبة فقد بذل الفرنسيون جهودًا ضخمة لتنصير البربر؛ إيمانا منهم بأن الإسلام هو عدوهم الأبدي، كما أشار أحد المستشرقين الفرنسيين أيامها، وأن مهمتهم بالتالي هي محاربة هذا الدين في كل صوره وأشكاله. كما تم تشجيع البربر على الهجرة إلى فرنسا؛ وهم لذلك يشكلون الأغلبية اليوم بين جزائريي فرنسا.

تم التوسع ـ أيضًا ـ في إنشاء المدارس الفرنسية بمعاقلهم (كمنظمة القبائل مثلا)، وتقويض جهود تعليم العربية في الوقت نفسه. كما حاولت سلطات الاحتلال ترسيخ انتمائهم ووعيهم بالثقافة البربرية على حساب توجههم الإسلامي، وأنشئ معهد للدراسات البربرية لهذا الغرض. فشلت تلك الجهود في واقع الأمر في إثنائهم عن ولائهم للوطن الجزائري، إلا أنها نجحت إلى حد كبير في زيادة

ارتباطهم باللغة الفرنسية والثقافة الفرانكفونية.

نشب أول احتكاك بين العرب والبربرفي نهاية الأربعينيات حينما اعترض ـ كما يشيرمعظم المحليين ـ بعض البربرالمشاركين في النضال ضد الاستعمار ضمن صفوف «الحركة من أجل انتصارالحرية والديموقراطية» MTLD على التوجه العروبي لقيادة الحركة، معتبرين أنها يجب أن تضم كل الجزائريين أيًا كانت انتماءاتهم، ومعترضين في الوقت ذاته على دكتاتورية مصالي الحاج. ويرى البعض الآخرمن المحللين أن الأزمة في جوهرها كانت بين جيل من الشباب تصادف أن معظمه من البربر وجيل أكبر في القيادة تصادف أنه عربي،وأن هذا النوع من الأزمات المرتبطة «بصراع الأجيال» وارد حدوثه في كل التنظيمات.إلا أنه ـ أيًا كانت أسباب الصراع ونوايا البربرالمشاركين فيه ـ فمنذ ذلك التاريخ صارينظرإلى البربرمن قبل قيادات الاستقلال من العرب بكثيرمن الشك والارتياب، وتم النظرإلى مطالبهم باعتبارها تمثل حركة إثنية انفصالية، وهو ما لم يكن صحيحًا.إلا أنه تم تنحية المسألة البربرية جانبًا، وانهمك الجميع ـ عربًا وبربرًا ـ في حرب التحريرالتي اندلعت في عام ١٩٥٤م ضمن جبهة التحريرالوطنية (FLN) التي قادت النضال، واشترك في صفوفها الكثيرمن البربرأمثال حسين آيت أحمد،وكريم بلقاسم، وديدوش مراد،والعربي بن مهيدي، وحسيبة بوعلي،وأيغود يوسف، وآخرين. وقد ساهم البربربالكثيرمن أجل تحقيق حلم التحرير، فمن بين الأعضاء المؤسسين التسعة لجبهة التحريرالوطنية، اثنان من البربر هما: آيت أحمد، وبلقاسم كريم، كما أن مشاركة إقليم القبائل بالجنود والعتاد والأسلحة فاقت على الدوام نسبتهم إلى عدد السكان؛ حيث تراوحت دائمًا ما بين (٣٥ إلى ٥٠٪) من مجموع مساهمات جميع الأقاليم. أما نسبة مشاركتهم في مجالس وزراء حكومات ما بعد الاستقلال فقد انخفضت بشدة، وانحصرت في المناصب الشرفية والوزارات غيرالمهمة؛ وأدى ذلك بالطبع إلى إحساسهم الشديد بخيبة الأمل.

بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة اعتراضه على انفراد «بن بلا» بالحكم، انسحب آيت أحمد من الجمعية الوطنية،وأنشأ جبهة القوى الاشتراكية (FFS) في يونيو ١٩٦٣م بهدف الإطاحة بـ«ابن بيلا» وانضم إليه الكولونيل مهند الحاج قائد سرية تيزي أوزو (١٠٠ كم شرق العاصمة) برجاله الثلاثة آلاف، فيما يشبه التمرد العسكري على سلطة الدولة، حتى أن «بن بيلا» وصفه «بالثورة المضادة». وقد أيد سكان منطقة القبائل آيت أحمد وانضموا إليه في حركته نتيجة إحساسهم بالغبن الواقع عليهم؛ إذ أن منطقتهم ـ وهي الأكثر تضررًا وتدميرًا من جراء حرب التحرير ـ قد لاقت تهميشًا و إهمالا من جانب حكومات الاستقلال التي لم تعر عملية تنميتها الاهتمام الكافي، حيث لم تبدأ جهود إعادة إعمارها إلا في نهاية عام ١٩٦٤م، بالرغم من أن العمل كان قد بدأ في مناطق أخرى قبل ذلك بكثير. وقد انعكست حالة إحباط سكان أقاليم البربر على مشاركتهم في استفتاء تعديل الدستور الذي جرى في سبتمبر ١٩٦٣م؛ إذ شارك في الاستفتاء من إقليم تيزي أوزو ـ معقل بربر الجزائر ـ ٤٨٪ فقط ممن لهم حق التصويت، في مقابل مشاركة عالية لجميع الأقاليم بلغ متوسطها ٨١٪ على الرغم من أن نسبة مشاركة سكان نفس الإقليم في الانتخابات السابقة (انتخابات الجمعية الوطنية في سبتمبر ١٩٦٢م) بلغت ٨٣٪.

استغل «بن بيلا» الصراع العسكري الذي اندلع مع المغرب في سبتمبر ١٩٦٣ م وحاول إقناع مهند حاج بالعودة إلى صفوف جبهة التحرير للدفاع عن بلاده؛ وهو ما حدث بالفعل من خلال اتفاق عقد بين الجانبين في ديسمبر ١٩٦٣م، تم بمقتضاه دمج جماعات من المعارضة في جبهة التحرير. وبذلك نجح «بن بيلا» في تطويق آيت أحمد وتجريده من الدعم العسكري الرئيسي الذي كان يتمتع به. ولم ييأس آيت أحمد، فكثف جهوده واستطاع في شهر أبريل من عام ١٩٦٤م أن يكون جبهة مشتركة مع حركة بوضياف المعارضة (PRS)، في تحالف سمي بالـ(CNDR). وفي غضون شهرين أحس النظام الجزائري بخطر تلك الجبهة الشديد عندما نجحت ـ أولا ـ في تنفيذ عملية عسكرية قتل خلالها اثنان من أفراد

حرس «قصرالشعب» مقرإقامة الرئيس، في وضح النهاروعلى مسمع من الرئيس «بن بيلا» شخصيًا، وعندما نجحت ـ ثانيًا ـ في تجنيد موسى حساني وزير الاتصالات في حكومة «بن بيلا» الأولى، والنائب وقتها في الجمعية الوطنية. عندها طرح «بن بيلا» جانبًا خيارمهادنة المتمردين،وقام بحملة تطهيرفي صفوف الحزب والحكومة، تخلص فيها من كل العناصرالمشتبه في ولائها، كما قام بحملة اعتقالات واسعة اختتمت بالقبض على آيت أحمد في أكتوبر١٩٦٤م،حيث حوكم من قبل «محكمة جنائية ثورية» أدانته وحكمت عليه بالإعدام، ثم خفف «بن بيلا» الحكم إلى السجن المؤبد، إلاأن آيت أحمد تمكن من الهرب في العام التالي (١٩٦٦م)، وسافرإلى فرنسا التي مكث فيها حتى عودة الديموقراطية الى البلاد في أواخرالثمانينيات.

لم يكن الخلاف بين «بن بيلا» وآيت أحمد ـ وإن كان يحمل في طياته صراعًا بين العرب والبربر ـ صراعًا عرقيًا محضًا (خاصة وأن آيت أحمد لم يكن يريده كذلك)، فآيت أحمد المعروف بمساندته اللامحدودة لقضية الديموقراطية ودفاعه عن الحريات، ساءته سلطوية «بن بيلا» واستئثاره بالسلطة وتجاوزه لسلطات الجمعية الوطنية، وقد بدا ـ قبل تشكيله لجبهة القوى الاشتراكية بسنوات ـ وكأنه ممثل المعارضة داخل الجمعية الوطنية.

شهدت ولاية الرئيس هواري بومدين (١٩٦٥ –١٩٧٨م) إسراعا بعملية التعريب، تضمنت إلى جانب استخدام العربية في التعليم والدوائرالحكومية تعريب أسماء المدن الأمازيغية، كما أعيدت كتابة التاريخ؛ ليبدأ مع الفتح الإسلامي، وهو ما يتفق معظم المحللين على كونه ـ كما هو الحال في المغرب ـ الرحم الذي ولدت منه كل عمليات الاحتجاج البربري الذي شهدته فترة الثمانينيات والتسعينيات والمستمرة حتى يومنا هذا. بدأت مظاهرذلك الاحتجاج تطفو على استحياء على الساحة السياسية الجزائرية منذ أوائل السبعينيات؛ نتيجة قناعات النخبة الحاكمة بضرورة صياغة الشخصية الوطنية الجزائرية على أساس مكونها «العربي ـ

الإسلامي» فقط، وقيامها بعد ذلك بتهميش المكون البربري للشخصية الجزائرية.

ففي عام ١٩٧١م تم استبعاد بعض البرامج التي كانت تبث بالأمازيغية لصالح أخرى عربية، تبعه في عام ١٩٧٤م إلغاء حفلات موسيقية لمطربين بربرواستبدالهم بمطربين عرب.أدت تلك التصرفات الاستفزازية إلى خروج مظاهرات لأول مرة تهاجم النظام، على مسمع ومرأى من الرئيس بومدين،أثناء مباراة لكرة القدم بالعاصمة الجزائرية في عام ١٩٧٧م. إلاأن تفجرالغضب البربري وخروجه بشكل سافرمن حيز السرية إلى نطاق العلن لم يحدث إلا في عام ١٩٨٠م، عندما ألغى النظام محاضرة عن الشعر البربري القديم كان من المقررأن يلقيها الكاتب المعروف «مولود معمري» بجامعة تيزي أوزو.لم يكن رد الفعل متوقعًا؛ إذ خرجت المظاهرات الضخمة تجوب شوارع تيزي أوزو تندد بالنظام وترفع ـ للمرة الأولى ـ العلم البربري .

مثلت الأحداث التي عرفت باسم «الربيع الأمازيغي» ـ تشبهًا «بربيع براغ» الذي خرج فيه التشيكوسلوفاكيون يلعنون دكتاتورية الاتحاد السوفييتي ويطالبون بالحرية والديموقراطية ـ نقطة تحول هائلة في مسيرة الكفاح الأمازيغي، حيث أيدتها جموع البربر(عكس أحداث ١٩٦٣م التي لقي فيها آيت أحمد تأييدًا محدودًا)، وأظهرت بشكل واضح مدى السخط والغضب الذي يشعربه بربر الجزائر. على أن ذلك ليس مرجعه الوحيد المسألة الثقافية بل الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي أيضًا، فالفشل الذريع لسياسات حكومات ما بعد الاستقلال الاقتصادية، والإنفاق العسكري الضخم؛ نتيجة التورط في حرب الصحراء (١٩٧٦ –١٩٩٠م)،عجزًا عن تحقيق التنمية؛ وأديا إلى انتشارالبطالة خاصة في أوساط الشباب.فعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٥م فإن الشباب ما بين سن ال (١٥ –١٩) مثّل ٤٢٪ من نسبة البطالة، أما الفئة العمرية من (٢٠-٢٦) فمثّلت ٣٠٪ من العاطلين.وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعارالنفط في منتصف الثمانينات إلى تفاقم الوضع، وخلق جيلٍ كاملٍ ممن عرفوا «بشباب الحائط» أي من يتسكعون في الشوارع ويستندون إلى الحوائط؛ إذ لا عمل لهم.هؤلاء الشباب هم الذين

انضموا ـ من فرط ضيقهم وفقدانهم للأمل في المستقبل ـ إلى جبهة الإنقاذ الوطني (FIS) ، أو – في حالة البربر ـ إلى الحركات البربرية الاحتجاجية.

بالرغم من أحداث «الربيع الأمازيغي» العاصفة، فإن الحكومة الجزائرية أصرّت على تجاهل المشكلة الإثنية وكأنها لم تكن، حتى أن وسائل إعلام النظام أطلقت على ما حدث لفظ «أحداث تيزي أوزو»، تمامًا، كما كانت وسائل الإعلام الفرنسية تطلق على حرب التحرير لفظ «أحداث الجزائر». هذا الإمعان في تجاهل المشكلة الإثنية والإصرار على عدم تلبية مطالب البربر المشروعة، بدلا من احتواء الموقف وامتصاص غضب البربر، ليعد نموذجًا للإدارة الخاطئة لمجتمع متعدد الثقافات. أما استخدام القمع فلم يؤت ثماره؛ إذ تحركت القضية البربرية مرة أخرى حين واتتها الفرصة مع عودة الديموقراطية إلى البلاد.

بعد الضغط الشديد الذي تعرضت له حكومة الرئيس الشاذلي بن جديد إبان أحداث «خريف الغضب» الدامية في عام ١٩٨٨م، فتح في العام التالي باب التعددية الحزبية، والذي ـ على أثره ـ تم اعتماد حزبين لهما صبغة بربرية: الأول هو حزب «التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية» (RCD) برئاسة سعيد سعدي، والذي تم اعتماده في التاسع من فبراير لعام ١٩٨٩م، وترجع جذوره إلى ربيع عام ١٩٨٠م، أما الثاني فهو حزب آيت أحمد القديم «جبهة القوى الاشتراكية» (FFS)، والذي تم إحياؤه من جديد وتم اعتماده في العشرين من نوفمبر لعام ١٩٨٩م. والحزبان منذ ذلك التاريخ متواجدان بقوة على الساحة الجزائرية، ومواقع نفوذهما التقليدية بالطبع هي أقاليم البربر.

جاء الاختبار الأول لمدى فاعلية وشعبية الحزبين مع الانتخابات البلدية التي أجريت في شهر يونيو من عام ١٩٩٠م، إلا أن انسحاب «جبهة القوى الاشتراكية» بدعوى أنه لم يمنح الوقت الكافي لتنظيم صفوفه قبل الانتخابات، ترك الساحة البربرية للتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية والذي استحوذ على الأصوات البربرية المشاركة، واحتل المرتبة الثالثة بعد جبهة الإنقاذ وجبهة التحرير، بحصوله

على (٨٧) بلدية،وولاية واحدة ،وجاءت معظم مكاسبه ـ بالطبع ـ في الأقاليم ذات الأغلبية البربرية أما التحدي الحقيقي فجاء مع جولة الانتخابات البرلمانية، والتي عقدت في السادس والعشرين من ديسمبرلعام ١٩٩١م، واشتركت فيها هذه المرة «جبهة القوى الاشتراكية» ـ خوفًا من أن يسحب «التجمع»البساط من تحت أقدامها كممثل للبربر-وأسفرت النتائج عن حلول الجبهة في المرتبة الثالثة خلف جبهة الإنقاذ الوطني وجبهة التحرير، بحصولها على نصف مليون صوت أي ما يعادل (٧,٤٪) من مجموع الأصوات؛ أكثرمن نصفها في منطقة القبائل،(مقابل ٥,٣ مليون صوت لجبهة الإنقاذ و١,٦مليون صوت لجبهة التحرير) مكنته من الحصول على (٢٥) مقعدًا في البرلمان ، بينما حل «التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية» في المرتبة الخامسة بحصوله على ٢٠٠،٠٠٠ صوت (أي ما يعادل ٢,٩٪ من مجموع الأصوات) لم تؤهله للحصول على أية مقاعد في البرلمان.

ما حدث في أعقاب الانتخابات غني عن التعريف، فقد تدخل الجيش وألغى نتائج الانتخابات، ثم حظرنشاط جبهة الإنقاذ الوطني، إلا أنه من المفيد إلقاء نظرة على رد فعل الحزبين البربريين من تلك التطورات، خاصة وقد تباين موقفهما تباينًا واضحًا.فالجبهة الاشتراكية ـ على الرغم من معارضتها لأجندة جبهة الإنقاذ السياسية ـ أعلنت على لسان زعيمها حسين آيت أحمد عن تمسكها الكامل بالديموقراطية، ورفضها الشديد لإلغاء نتائج الانتخابات؛ حيث أعلن آيت أحمد أن «أزمة الديموقراطية لا تحل إلا بمزيد من الديموقراطية». والحق أن آيت أحمد رفض كل محاولات الجيش لاستقطابه في مواجهة جبهة الإنقاذ، بل ـ على العكس ـ بدأ في التنسيق مع زعماء الجبهة للحيلولة دون إلغاء نتائج جولة ١٩٩١م دون جدوى. اما سعيد سعدي وحزبه فقد أيدا ـ وبوضوح ـ الإلغاء، واشترك مع معظم الأحزاب في مناهضة انتصارجبهة الإنقاذ الكاسح.

انزلقت البلاد نتيجة لإلغاء نتائج انتخابات ١٩٩١م إلى هاوية الحرب الأهلية؛ بسبب تفجرالصراع بين الحكومة والجماعات الإسلامية المسلحة؛ مما أدى إلى سقوط ما يزيد عن المائة ألف قتيل في حقبة التسعينات. والواقع أن الأحزاب

البربرية وقفت ـ ولا تزال ـ موقفًا معاديًا من طرفي النزاع؛ إذ تهاجم الطبيعة القمعية للنظام (وبصفة خاصة المؤسسة العسكرية) واستشراء الفساد بين مسئوليه، كما تعارض التوجه الإسلامي لجبهة الإنقاذ بما يحمله من مخاطرالإسراع في عملية التعريب. و إذا كانت جبهة القوى الاشتراكية تقف موقفًا متزنًا، بتمسكها بالديمقراطية و إيمانها بالحوارو إصرارها على دمج التيارالإسلامي في النظام السياسي؛ باعتباره السبيل الوحيد لوقف حمام الدم، فإن «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» ـ وهو حزب علماني ـ يهاجم الإسلاميين بلا هوادة؛ حيث يصفهم «بالظلاميين» ويدعو الحكومة إلى الضرب على أيديهم بشدة، رافضًا تمامًا مشاركتهم في أية حكومة تحكم البلاد مستقبلا، كما يدعو الحزب إلى تسليح البربرلمواجهة خطرالجماعات الأصولية المسلحة بعد عجزالحكومة عن توفير الحماية لهم.

والشاهد أن العنف كان قد تفجربالفعل بين الإسلاميين والبربرفي الجامعات في الثمانينيات، ثم وصل إلى ذروته في التسعينيات (١٩٩٤م)، باختطاف إحدى الجمعيات الإسلامية لمعطوب الوناس، وهو مطرب بربري شهيرتميزت أغانيه بتمجيد تاريخ القبائل وحياتهم، وبالسخرية من النظام والعسكروالإسلاميين، كما هاجم في الوقت نفسه اللغة العربية مرارًا، واصفًا إياها بأنها غيرشائقة، ولا تصلح للاستخدام في مجالات العلم والمعرفة.أطلق سراح الوناس بعد أسبوعين من الاحتجاز، وفسرذلك بأنه رسالة من الإسلاميين للبربربالكف عن معارضتهم.إلا أن معاودة الوناس لنشاطه المحموم في تقريع الإسلاميين؛ أدى به إلى أن سقط صريعًا برصاصهم في عام ١٩٩٨م. وفي المرتين، أثارالاختطاف والاغتيال مشاعرالبربر، وعبروا عن ذلك ـ فيما أصبح سمة النشاط السياسي في التسعينيات ـ بالمسيرات والمظاهرات التي تجوب شوارع كل المدن بما فيها العاصمة الجزائر، تنبذ سياسة الاغتيال الثقافي، وتطالب بمزيد من الحقوق للغة الأمازيغية.

في عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥م قام البربر بإضراب واسع امتد قرابة العام توقفت فيه

الدراسة للمطالبة بمساواتهم ببربر المغرب الذين وعدهم الملك الحسن الثاني في خطاب له بالاعتراف بثقافتهم (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) اضطرت على أثره الحكومة إلى إنشاء ما سمى باللجنة العليا للحفاظ على الأمازيغية، وهي هيئة تتبع رئاسة الجمهورية مباشرة تتولى العناية بمطالب البربر ومحاولة ترجمة هذه المطالب بشكل عملي. كما وافقت الحكومة ـ للمرة الأولى ـ على بث نشرات أخبار باللغة الأمازيغية على شاشات التلفزيون الجزائري، وتدريس اللغة الأمازيغية بالمدارس واعتبارها من الثوابت الوطنية ليهدأ البربر، إلا أن الوضع تفجر مجددًا في يوليو من عام ١٩٩٨م؛ بسبب المرسوم الحكومي الذي يقضي بجعل العربية اللغة الرسمية الوحيدة للجزائر، ويحظر بالتالي استعمال الفرنسية والأمازيغية في المعاملات الرسمية.

وبصفة عامة فقد اتسمت الساحة الشعبية الأمازيغية ـ شأنها شأن الساحة السياسية جمعاء ـ بالتوهيج والفوران وحتى العصبية في التسعينيات. أما الأحزاب البربرية فقد اتسعت الهوة بينها وبين النظام منذ إلغاء انتخابات ١٩٩١م، فقاطعت الـ «FFS» انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٥م، بينما اشترك الـ«RCD» حيث رشح سعيد سعدي نفسه فيها، واحتل المرتبة الثالثة بعد الأمين زروال ومحفوظ نحناح بحصوله على زهاء ١١١٥٠٠٠ صوت، أي ما يعادل (٩,٦٪) من مجموع الأصوات الصحيحة. أما الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧م فقد اشترك فيها الحزبان، حيث فازت جبهة القوى الاشتراكية بعشرين مقعدًا، مقابل تسعة عشر مقعدًا للتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، من بين مقاعد البرلمان البالغ عددها (٣٨٠) مقعدًا، أي إن الحزبين معًا قد احتلا المرتبتين الخامسة والسادسة وحققا ما نسبته ١٠٪ من مجموع مقاعد البرلمان.

والملاحظ أن الحزبين قد اكتسحا جميع أصوات مناطق البربر البالغ عددها (٣٣) مقعدًا ولم يحصلا إلا على (٥) مقاعد من المناطق الأخرى، في إشارة واضحة إلى فشلهما الذريع في تحقيق أية شعبية خارج معقلهما التقليدي. وقد شهدت تلك الانتخابات مشاركة متواضعة من جانب سكان منطقة القبائل؛ مما يعكس

حالة الإحباط التي يعيشونها وفقدانهم للأمل في التغييرمن خلال انتخابات تشرف عليها الحكومة .ثم تدنت تلك المشاركة أكثرفأكثر، لتصل في تيزي أوزو في استفتاء الرئاسة الذي أجرى في ١٥ أبريل ١٩٩٩م،وفازبمقتضاه عبدالعزيزبوتفليقة بمقعد الرئاسة، وكان آيت أحمد قد انسحب في اللحظة الأخيرة لاعتقاده بعدم نزاهتها.

الربيع الأمازيغي الثاني:

انفجر الوضع ثانية في منطقة القبائل في الثامن عشرمن أبريل ٢٠٠١م، إثرمقتل طالب جامعي أثناء التحقيق معه من قبل قوات الدرك بولاية تيزي أوزو، فخرجت المظاهرات الضخمة تهاجم المباني والمصالح الحكومية ومقارالأحزاب البربرية نفسها (في إشارة إلى تدني شعبية تلك الأحزاب)، مطالبة بانسحاب قوات الدرك الوطني من الإقليم واستبدال الشرطة بها، ومناشدة الحكومة تحسين ظروف المعيشة، من خلال توفيرفرص عمل، ومكافحة البطالة، والتصدي للفساد المستشري في المجتمع. والشاهد أن أجهزة الأمن تعاملت مع التظاهرات بقسوة بالغة ليس لها ما يبررها؛ مما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى الذين قدرتهم المصادر الحكومية بـ(٥٦) قتيلاً، بينما أشارت المعارضة والمصادرالمستقلة إلى تجاوزها للثمانين، كما جرح الآلاف في المواجهات الدامية التي قدرت خسائرها بما يزيد عن ستة ملايين دولار.

والملاحظ أن المظاهرات قد ركزت ـ ولأول مرة ـ على المطالب الاقتصادية والاجتماعية، والتي طغت على المطالب الثقافية التقليدية. ويعكس ذلك تذمرًا عامًا جزائريًا من سوء الأحوال الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة التي تتراوح ما بين ٣٠ – ٤٠٪،وصعوبة الحصول على مسكن؛ وبالتالي تعذرالزواج. ويشتكي سكان إقليم القبائل ـ بصفة خاصة ـ من عدم اهتمام الدولة بتنمية مناطقهم، ولا يرى الكثيرون منهم فارقًا كبيرًا بين حالها اليوم وحالها وقت الاستقلال، وبعضهم غير

متفائل بعزم الدولة على الالتفات إليهم على الإطلاق. والحاصل أن هذه المطالب قد لمست وترًا حساسًا لدى كل الجزائريين؛ نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي بجميع أنحاء البلاد؛ فنصف عدد السكان تقريبًا يعيشون تحت خط الفقر، حيث لا يزيد دخل الواحد منهم على الدولار الواحد في اليوم. وتشير التقارير إلى أن أكثر من مليون ومائتي ألف تلميذ لم يلتحقوا بالمدارس هذا العام؛ بسبب عجز آبائهم عن دفع المصاريف الدراسية لهم. وبينما تعاني قطاعات واسعة من الشعب من شظف العيش، ينتشر الفساد بين جنرالات الجيش الذين يحتكرون العديد من مجالات المال والتجارة وقد أدى ذلك إلى انتشار العشرات من بعثات التبشير في المناطق الأكثر فقرًا، ويشار إلى وجود حالات تنصير بين سكان القبائل بالتحديد.

لم يخل أيضًا تحليل ما حدث من الادعاء بوجود «نظرية مؤامرة»، تشير بأصابع الاتهام إلى فرنسا، متهمة إياها بالضلوع في تسخين الأحداث لصرف الانتباه عما جاء في مذكرات أحد جنرالاتها مؤخرًا من اعترافات بشأن تنفيذ مذابح جماعية للجزائريين وقت حرب الاستقلال. ويتعجب هؤلاء من الاهتمام الإعلامي الفرنسي المبالغ فيه بالأحداث، والذي ركز على البعد العرقي، وانحاز بشدة لمطالب البربر كأن الموقف الفرنسي الرسمي بدأ وكأنه تجاوز الحدود والأعراف الدبلوماسية، حين صرح وزير خارجية فرنسا هوبير فيدرين بأن فرنسا لا يمكنها البقاء صامتة إزاء الموقف المتردي بالجزائر، وهو ما استدعى ردًا فوريًا من وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بلخادم أشار فيه إلى أن **«الموقف الفرنسي يمثل تدخلاً غير مقبول في شؤون الجزائر»**. وقد تبني الرئيس بوتفليقة شخصيًا هذه النظرية حين أشار إلى أن الجزائر مستهدف من قبل قوى أجنبية متآمرة، خاصة من قوة فشلت في أن تفرض هيمنتها الكاملة على الجزائر بعد قرن ونصف، وتعاني مثل مَنْ يعاني بعدما خرج من الجنة، في إشارة واضحة إلى فرنسا. كما أشار بعض المحللين إلى أن الهدف الرئيسي لم يكن صرف الأنظار فقط ريثما تهدأ ضجة نشر مذكرات الجنرال الفرنسي، بل يتعدى ذلك إلى مخطط يستهدف تقسيم الجزائر. ويشير هؤلاء إلى تصريح منسوب لوزير الخارجية الفرنسي السابق أوبيرت قال فيه: «الجزائر كيان

مصطنع ويجب تقسيمه لخمس دويلات»، ويشيرأحدهم إلى محاولات تفتيت المراكزالمهمة في العالم الإسلامي كباكستان وأندونيسيا، ويعتقد باحتمالية أن تدخل الجزائرفي نطاق هذا المخطط.

كما يعزو البعض تطورالأحداث بهذا الشكل المأساوي إلى رغبة المؤسسة العسكرية في إحراج الرئيس بوتفليقة، وعرقلة جهوده الرامية إلى إحكام السيطرة على مقاليد الأمورفي البلاد، وذلك في ظل الصراع المحتدم بينهما؛ كما يرى البعض أن الأحداث مثلت فرصة مناسبة «لرأب الصدع الأمازيغي وتجاوزالخلافات والانقسامات»، التي تعصف بالساحة الأمازيغية من جراء الخلافات المستعرة بين الأطراف الأمازيغية المختلفة (كالأحزاب والجمعيات والحركات...إلخ)، حتى طغى الخلاف بين تلك الأطراف على الاتفاق بينهم، وهدد ذلك مسيرة العمل السياسي والثقافي التي تخسر كثيرًا بخلافات قياداتها.

والواضح أن الأحداث اندلعت بعفوية وتلقائية، ثم تدخلت بعض الأطراف (حزبا البربرمثلاً)؛ لتنظيمها واستثمارها لتحقيق مكاسب سياسية.فقد حاولت جبهة القوى الاشتراكية الاستفادة من الأزمة لطرح قضية الحريات بشكل عام، ولفرض مزيد من الضغط على النظام الجزائري، كما دعا أيضًا إلى إقامة حكم فيدرالي «لتمكين مختلف الولايات من إدارة شؤونها، وتجاوزتناقضات الحكم المركزي للبلاد». إلاأن شعبية الأحزاب البربرية تدهورت، فتقلص نفوذها، وحلت محلها التنظيمات البربرية التقليدية (التاجماعت) في الأزمة الأخيرة حيث نجحت في تنظيم الحركة الاحتجاجية للشباب البربري.

وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتهدئة الوضع: كإقالة مدير أمن المنطقة، و إحالة القاتل للتحقيق، وسحب جزء من قوات الدرك، والتكفل بعلاج كل الجرحى، بالإضافة إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، فإن المؤكد أن النظام قد واجه مأزقًا صعبًا وتحديًا جديدًا لشرعيته. والمؤسف أن الحكومة ـ و إن تحركت ـ فقد تأخرت كثيرًا في تحركها هذا، فرد الفعل الأول إزاء الأحداث في

صورة خطاب للرئيس بوتفليقة جاء بعد مرورعشرة أيام كاملة على اندلاع أعمال الشغب.وقد انعكست حالة عدم الرضا الأمازيغي من موقف الحكومة، في انسحاب وزيري حزب «التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية» من الحكومة وفي استمرارالمسيرات السلمية الغاضبة حتى بعد توقف أعمال العنف.

ولعل أحداث الربيع الأمازيغي الثاني لكافية لإثبات أن أزمة البربرأعقد مما تصورالنظام، وأن احتواء غضبهم ليس بالأمراليسير. ولذلك فقد أدرك النظام الجزائري على ما يبدو أن التهديد الإسلامي ليس الوحيد على الساحة السياسية، بل يتوازى معه تهديد آخرمصدره متاعب ومشاكل و إحباطات الأقلية البربرية، وسعيها الحثيث للحصول على المزيد من المكتسبات السياسية والثقافية وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية إن لم تتعامل مع المسألة البربرية بحكمة، فسوف تفاجأ مرة أخرى بتفجرأعمال العنف مع أي عود ثقاب جديد يلقى على برميل البارود المشتعل.

البربر في المغرب والجزائر (مقارنة):

لا يحتاج المتابع للمسألة الأمازيغية في كل من المغرب والجزائرإلى جهد كبير؛ كي يكتشف مدى التباين بينهما؛ وبالتالي اختلاف الرؤى لتطورهما المستقبلي.فإذا كان البربرفي البلدين قد عانوا ـ شأنهما شأن كل الأقليات في العالم الإسلامي ـ نتيجة انهيارنظام «الملل العثماني» في القرنين التاسع عشر والعشرين، وما استتبع ذلك من انهيارأشكال الحكم التقليدية الخاصة بهما فإن المسألة الأمازيغية لم تطف على السطح إلا عندما نال البلدان استقلالهما. وهنا يكمن الفارق الأول بين الحالتين ألا وهو تعامل حكومات ما بعد الاستقلال مع الأقلية الأمازيغية: ففي المغرب استطاع الملك ـ بحكمة وذكاء يحسبان له ـ من أن يشرك البربرفي العمل السياسي، وأن يدمجهم في النظام السائد، سواء من خلال الاستعانة بهم بشكل مكثف في الجيش وأجهزة الأمن، أو في السماح لهم

بتشكيل حزب سياسي إبان الاستقلال، أو حتى في مصاهرته لهم؛ إذ تنتمي كل من أم الملك الحسن وزوجته (أي أم الملك محمد السادس) إلى عائلات بربرية، عكس الجزائرالتي قامت النخبة السياسية فيها بتهميش البربرسياسيًا واقتصاديًا، وحينما نمت بينهم نزعة ثقافية «لم تقابل الحكومة الجزائرية هذه النزعة بالتفهم والتعاطف بل بالشك أو التجاهل» ورفضت كل شكل من أشكال التعددية الثقافية، وأصبح كل من يدعو إلى ذلك ينعت بالعمالة للاستعماروالصهيونية؛ مما ساعد على زيادة سخط وغضب البربر، ومهد الطريق لانفجار الموقف لاحقًا.

يتعلق الفارق الثاني بشرعية كلاالنظامين، فالملك هو رأس النظام في المغرب، ويتمتع بسلطة دينية وروحية كبيرة بحكم انتسابه إلى بيت رسول الله (ص) ، كما أن هوية المملكة المغربية هوية دينية. أما الجزائرفظلت لعقود تبحث عن مخرج لقضية الشرعية المؤرقة لنخبتها الحاكمة، ولم تفلح الصيغة العلمانية للدولة داخليًا، أو تحمسها لقضايا القومية العربية خارجيًا في إسباغ الشرعية على حكوماتها العسكرية. ولعل الأنظمة الملكية قد حظيت ـ بصفة عامة ـ بدرجة أعلى من الشرعية من نظيراتها الجمهورية، وفي ذلك يقول د.سعد الدين إبراهيم:

«يبدو أن الأنظمة الملكية، ربما بحكم التقاليد الموروثة، هي الأكثرقدرة إلى الآن على احتواء تداعيات المسألة الإثنية. أما في الأنظمة الجمهورية، فإن النخب الحاكمة في معظمها تأتي إلى السلطة بالطريق الانقلابي أو «الثوري». وطبيعة هذا الطريق تفترض لنجاحه أن يتم الإعداد للاستيلاء على السلطة بشكل سري، ويتطلب الاعتماد على نخبة صاعدة يتمتع أفرادها بالكثيرمن الثقة المتبادلة؛ وهو الأمرالذي قد يحصر«المتآمرين» أو «المنظمين» للانقلاب في أضيق دوائرالولاء، وقد يؤدي ذلك قصدًا أو بغيرقصد إلى دائرة الانتماء الإثني، وهذا يعني منطقيًا وعمليًا استبعاد أبناء جماعات إثنية أخرى».

يحسب للملك الحسن الثاني أيضًا استيعابه لدروس علاقة البربربالنظام

الجزائري، وقيامه من ثم بإرضاء البربر في بلاده كلما توترت العلاقة بين بربر الجزائر وحكومتهم، خوفًا من انتقال العدوى إلى المغرب وتأثيرها على استقرار حكمه . أما النظام الجزائري فيبدو أنه لم يستوعب جيدًا دروس انتفاضة القبائل في عام ١٩٨٠م، فصدق الدعاوى التي أطلقها عن ضلوع أطراف خارجية في إشعال الموقف، وتناسى الجذور الداخلية للأزمة وأهمل مجددًا أسباب التوتر، ليطل العنف من جديد باندلاع أحداث الربيع الأمازيغي الثاني. وفي هذا يقول د. سعد الدين إبراهيم:

«إذا حسم الصراع المسلح لصالح إحدى الجماعات الإثنية على غيرها، فإن هذه الأخيرة قد تذعن ولكنها قد لا تقبل أو ترضى. وبالتالي تظل عملية بناء الدولة الحديثة معرضة لألغام غير موقوتة، وقد أثبتت النخب العربية الحاكمة مرارًا وتكرارًا عدم إدراكها لهذا البعد النفسي المهم في الأقطار الأشد تنوعًا، وأغرتها وسائل القوة المادية، أو استدرجت إلى محاولة حسم التوترات الإثنية من خلال صراع مسلح فمن السهولة بمكان بدء الصراع المسلح ولكن من الصعوبة بمكان احتواؤه أو حسمه بسرعة في حروب الأقليات، وحتى إذا حسم فإنه من الصعب التغلب على آثاره النفسية لسنوات طويلة».

لكل ما سبق، لم تشهد الساحة المغربية المستويات العالية من العنف التي غدت سمة من سمات المشهد السياسي الجزائري، بما فيها البربري.

على الجانب الآخر، يشترك شقّا البربر في كلا البلدين في كونهما لا يطالبان بالانفصال أو يسعيان إليه؛ وبالتالي لا يمكن تصنيف حركتهما كحركات انفصالية، إلا أن الواضح أن نغمة الحكم الذاتي بدأت تطفو شيئاً فشيئًا بين بربر الجزائر إثر تصاعد العنف هناك (ربما بتأثير عناصر خارجية أيضًا). ففي أعقاب الربيع الأمازيغي الثاني طالب «فرحات مهنى» رئيس الحركة الثقافية الأمازيغية بالحكم الذاتي لمنطقة القبائل، كما خرجت إحدى المظاهرات الجزائرية في باريس تطالب بالشيء نفسه، أما آيت أحمد فقد طالب بإرسال لجنة تقصي حقائق دولية...

خاتمة

يرى د. سعد الدين ابراهيم ـ وهو متخصص في شؤون الأقليات في الوطن العربي ـ أن مشكلة تلك الأقليات (بما فيها البربربالطبع) تكمن في أن عملية الاستقلال وما صاحبها من انهيار «للأنماط التقليدية للتنظيمات الاجتماعية»، وما رافقها من سيولة في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، وحلول أنماط جديدة محل الأنماط التقليدية القديمة لم تستطع أن تشبع «الاحتياجات والتوقعات والطموحات التي تختلج في عقول وقلوب أبناء الجماعات الإثنية»، وبالتالي أحست تلك الجماعات الإحباط خصوصًا في ظل عدم التكافؤ بين عملية السيولة من ناحية، وتحقيق العدالة التوزيعية بين أفراد المجتمع من ناحية أخرى. ولذلك فإن هذا «الإحباط يؤدي بدوره إلى السخط، الذي يؤدي إلى توليد طاقة عدوانية داخل الجماعة تظهر ـ أولا ـ في شكل توترات، ثم قد تتفجر في النهاية إلى سلوك عنيف يصل إلى قمته في مظهر الصراع المسلح»، وهو ما حدث في الجزائر مثلا، وبالتالي فإن الحل هو أن «التعبئة الاجتماعية بكل ما تنطوي عليه من إضعاف أنماط التنظيم الاجتماعي التقليدية، لابد أن يواكبها تبلور أنماط تنظيم اجتماعي حديثة، مثل: النقابات العمالية، والأحزاب السياسية، والروابط المهنية، والجهوية». والمقصود هنا أن مؤسسات المجتمع المدني تستطيع أن تلعب دورًا في السيطرة على التوترات الإثنية واحتوائها. كما يعتقد د. سعد الدين إبراهيم أن الحل الفيدرالي قد يكون مناسبًا؛ إذ يمثل هذا النظام الصيغة العصرية لنظام «الملل العثماني»، حيث يحفظ للدولة كيانها وحدودها، ويسمح للأقليات في الوقت ذاته بإدارة شؤونهم بأنفسهم.

المصادر العربية:

١ – إبراهيم أوبلا «حوار مع إبراهيم أوبلا»، السعري الحسن، الفرقان، ١٩٩٧، ص ٨٧ – ٩١.

٢ –إبراهيم سعدي، «الهوية وصورة الأنا والآخرفي المجتمع الجزائري» الحياة، ٢ فبراير٢٠٠١، ص١٠ .

٣- أحمد البابيي، «الأمازيغية»: نحو مقاربة حضارية من داخل الحرم الجامعي،الفرقان، ١٩٩٧، ص ٥٣ –٥٦.

٤- أحمد الدغرني، «حوارمع أحمد الدغرني»، حنان أعميمي، الفرقان، ١٩٩٧، ص ٧٨ –٨٤.

٥- أحمد الربعي، «الجزائر.. حروب متلاحقة»، الشرق الأوسط، ٢ يونيو٢٠٠١.

٦- أحمد المريني، «حوارمع أحمد المريني» ح .ز. الفرقان. ١٩٩٧.ص ٧٧- ,٧٨

٧- أحمد باكو، «تعليم الأمازيغية ما يجوزوما لا يجوز»، الفرقان، ١٩٩٧، ص ٤٩ –٥٢.

٨- «الأمازيغية: لغة أم هوية»، قناة الجزيرة ١٥ ديسمبر٢٠٠٠.

٩- آمال موسى، «الجزائر: في مواجهة خطة تكسيرالعظام، الشرق الأوسط، ١٥ يونيو٢٠٠١.

١٠- «البربر: مطالب سياسية وثقافية واجتماعية»، الحياة، ٣٠ أبريل ٢٠٠١، ص ٦

١١- «البربرمن مقاومة الاستعمارإلى نضال من أجل اللغة، الأهرام العربي»، ص ٣٠ –٣٢.

١٢- الصرصاري مولاي عبدالسلام،«حوارمع الصرصاري مولاي عبد السلام،«علي جديوي، الفرقان» ١٩٩٧، ص ٩١ –٩٢.

١٣- حسن أيد بلقسام، حول الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٩٢م.

١٤- حنان إعميمي. «الحركة الأمازيغية بين الثقافي والسياسي» الفرقان، ١٩٩٧، ص ٢٦ –,٢٧

١٥- خالد السرجاني، «الجزائر: انتفاضة البربروتطورات الأزمة الداخلية»، السياسة الدولية، يوليو٢٠٠١، ص ١٣٦ –١٤١.

١٦- خالد صلاح، الهوية تفجربوادرمعركة سياسية، الأهرام العربي، ١٠ فبراير٢٠٠١.

١٧- خالد عمربن قفه،«بربرالجزائر: تدميرذاتي وحضورإعلامي»، من : سعد

الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، (القاهرة:مركزابن خلدون، ١٩٩٩) ص ٨١ –٩٤.

١٨- رشيد خشانة، «خطرالبلقنة في الجزائر» الحياة، ١٤ يونيو٢٠٠١، ص ٩.

١٩- رغيد الصلح، «الأمازيغية والخيارالديموقراطي في الجزائر»، الحياة، ١٤ يونيو ٢٠٠١ ، ص ٩.

٢٠- رنده تقي الدين، ومحمد مقدم،«توترجديد في العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية»،الحياة، ٥ مايو٢٠٠١،ص ٦.

٢١- زين العابدين الركابي، «في الجزائر فتنة فماذا يراد بهذا البلد المنهك؟»، الشرق الأوسط، ٢ يونيو٢٠٠١.

٢٢- سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، (القاهرة: مركزابن خلدون، ١٩٩٢).

٢٣- سعد الدين إبراهيم،«التعددية الإثنية في الوطن العربي »،دراسات استراتيجية، فبراير١٩٩٥،ص ١ – خلدون،١٩٩٣).

٢٤- سعد الدين إبراهيم،هموم الأقليات في الوطن العربي. التقريرالسنوي الأول.(القاهرة: مركزابن خلدون،١٩٩٣).

٢٥- سميرعطا الله، «رتابة الخراب»، الشرق الأوسط، ٢ مايو٢٠٠١.

٢٦- سميرعطا الله.«المشكلة والمقصلة والمأساة والمأزق»، الشرق الأوسط، ٣٠ مايو٢٠٠١.

٢٧- شهرزاد العربي.«الطوارق في العالم العربي: أقلية مسالمة وأكثرية منقسمة» من : سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق. (القاهرة: مركزابن خلدون، ١٩٩٩) . ص ٩٩ – ١٠٨.

٢٨- صلاح النقيب، «أحداث البربر.. محاولة للخروج من القبضة الحديدية»، الأهرام، ٢ يونيو٢٠٠١.

٢٩- طه محمد عبد المطلب، «البربرفي المغرب: نموذج لاستيعاب الأقليات «من: سعدالدين ابراهيم، الملل والنحل والأعراق. » (القاهرة: مركزابن خلدون، ١٩٩٩)، ص ٩٥ –٩٦.

٣٠- عبدالحميد البكوش. «الأمازيغ ومشكلة الأقليات في بلاد العرب»، الحياة، ٢٧ مايو٢٠٠١. ص ٩.

٣١- عبدالحليم غزالي، «المهمة الصعبة لقطع جذورالأزمة»، الأهرام، ١٦ يونيو٢٠٠١.

٣٢- عبد العال رزاقي، «القصة الكاملة لأحداث الجزائر»، الجيل، يوليو ٢٠٠١،ص ٤ —١٥.

٣٣- عبدالكريم الخطيب، «حوارمع عبدالكريم الخطيب»، حرية زغالي، الفرقان، ١٩٩٧م،ص ٣٠ —٣٣.

٣٤- عبدالمجيد بن سعود، «هل هي أزمة هوية أم انسلاخ من الهوية»، الفرقان، ١٩٩٧، ص ٣٠ —٣٣.

٣٥- عبدالهادي بوطالب، «حوارمع عبدالهادي بوطالب»، الشرق الأوسط، ١٥ ديسمبر٢٠٠٠.

٣٦- علي الزهيم، «الظهيرالبربري ومحاولة احتواء الأمازيغ»، الفرقان، ١٩٩٧، ص ٢٠ —٢٥.

٣٧- عمرأوشن، «الحركة الأمازيغية في المغرب منقسمة حول تأسيس حزب سياسي»، الشرق الأوسط .

٣٨- فتح الله أرسلان، «حوارمع فتح الله أرسلان»، حنان أعميمي، الفرقان، ١٩٩٧، ص ٨٤ —٨٧.

٣٩- فهمي هويدي، «درس فتنة الأمازيغ» الأهرام، ٣ يوليو٢٠٠١، ص ١١.

٤٠- محمد الحبيب الفرقاني، «الأمازيغية بين الواقع الجوهري.. والمراهنات الزائدة»، الفرقان، ١٩٩٧، ص ١٤ —١٩.

٤١- محمد شقيق، «حوارمع محمد شفيق»،حنان أعميمي، الفرقان، ١٩٩٧، ص ٧٥ —٧٧.

٤٢- محمد مقدم، «أزمة انتقلت من السياسة إلى الملاعب»، الحياة، ٢٠ فبراير ٢٠٠١، ص ١٩.

٤٣- محمد مقدم، «الجزائر: التاجماعت قوة بديلة عن الأحزاب البربرية

التقليدية؟»، الحياة، ١٠ يونيو ٢٠٠١، ص ٦.

٤٤- محمد همام، «الأسس الموضوعية لظهورالنزعة الأمازيغية، الفرقان»، ١٩٩٧، ص ٥٧ —٥٩.

٤٥- مصطفى الخلفي، «الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب (مقاربة أولية)» الفرقان، ١٩٩٧، ص ٥ —١٣.

٤٦- «المطالب الاجتماعية تطغى على المطلب الثقافي في منطقة القبائل الجزائرية، «الشرق الأوسط، ٢٩ أبريل ٢٠٠١.

٤٧- نصرالقفاص، «الأمازيغية تنفجرعندما يهدأ الإرهاب. لغزالشرارة التي أشعلت منطقة القبائل في الجزائر»، الأهرام العربي، ٥ مايو ٢٠٠١.

٤٨- نصرالقفاص، «الربيع الأمازيغي عنوان ثقافي والقضية سياسية: الحكومة في مظاهرة ضد نفسها وأحزاب الائتلاف تلعب بورقة البيانات»، الأهرام، ١٦ مايو ٢٠٠١، ص ٧.

٤٩- نصرالقفاص، «الربيع الأمازيغي عنوان ثقافي والقضية سياسية: القبائل في الجزائر.تمرد مفاجئ وهدوء مريب»، الأهرام، ١٣ مايو ٢٠٠١، ص ٧.

٥٠- نصرالقفاص، «الربيع الأمازيغي عنوان ثقافي والقضية سياسية: محاولة لتسخين القضية على نارالأزمة الاقتصادية.. أم مؤامرة ضد الجزائر؟» الأهرام، ١٤ مايو ٢٠٠١ ص ٦.

٥١- نصرالقفاص، «من يظلم من في الجزائر؟»،الأهرام العربي، ٢٣ يونيو ٢٠٠١، ص ٢٦ —٢٧.

٥٢- نهلة الشهال، «الطورالجديد من الأزمة الجزائرية: نحو التبلورالوطني»، الحياة، ٣ يونيو ٢٠٠١، ص ١٧.

٥٣- هيو روبرتس، الجزائربين الطريق المسدود والحل الأمثل. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٦).